

إصلاح الإطار القانوني خطوة نحو تفعيل الرقمنة في الاقتصاد

اعتبر الرئيس المدير العام لشركة «البناس للتأمينات»، حسان خليفتاني، أن المشاركة في الطبيعة الحالية للمعلوماتية إيجابية، بالنظر إلى التطور الكبير في المروض التقنية التي من شأنها التسريع في التوجه نحو الرقمنة، والعمل على تحقيق الهدف المنشود المتمثل بالرقمنة الشاملة في كل معاملات «البناس للتأمينات».

سعيد بشار

وقد حسان خليفتاني خلال جلسة مناقشة على هامش لقاء المنتدى الوطني للمعلوماتية، على أهمية الفراغ من وضع النظام القانوني الخاص باستعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال مختلف المعاملات المالية، بما فيها قطاع التأمينات، لا سيما وأنه أشار في السياق إلى مراجعة السلطات العمومية لبيود قانون النقد والقروض، بغرض تكيف مواءمة بمعطيات ومتطلبات المرحلة الزمنية، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة على الصعيد الاقتصادي والمالي، وكندا المساهمة في امتصاص جزء من الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية.

وتعب المتحدث إلى الاعتقاد بأن تحقيق هذه الأهداف لا يرتبط بالإمكانيات التقنية أو تمويلية، بقدر ما يرجع إلى التنظيم والإطار القانوني من ناحية والعمل على مراقبة المعاملين لتطوير طرق جديدة للتدويل، وكذا دعم تعهيل الحلول التقنية وإدراج لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات متنازلة.



حسان خليفتاني

الوقت الراهن مديرية للتطوير، لافتراضها على الزبائن، فنخرج بدورها في إطار تسييس الإجراءات والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة في مجال الرقمنة، واعتبرها النقطة التي تحتل عليها الشركة في مجال استعمال الرقمنة والتكنولوجيا في القطاع المالي عامة ونشاط التأمينات على وجه الخصوص.

الجديدة للوصول إلى الرقمنة الشاملة بنسبة 100 في المائة بالنسبة لفرع التأمين على السيارات، دون الحاجة للتنقل إلى الوكالات، وبالتالي إجراء عملية الاكتتاب في أي وقت وفي أي مكان.

وذكر الرئيس المدير العام لـ «البناس للتأمينات» طرح منتجات جديدة تعمل عليها في

كانت المناسبة فرصة لسمان خليفتاني لتقديم حصيلة الأرضية الرقمية التي أطلقتها الشركة في شهر نوفمبر الماضي، بالإضافة إلى التطبيق «ماي البناس»، مشيراً إلى كونه التطبيق الوحيد حالياً على الساحة الذي يمكن من الاكتتاب والتعريف، منتجات الشركة والتصرف بالحدود وتتبع المخاطر، وبالتالي ربح الوقت والجهد والمال.

وقال خليفتاني إن الاكتتابات والمقود الرقمية التي أجزت منذ إطلاق الأرضية تعد بالأرقام وهي في تزايد مستمر، من بين 500 ألف عقد إجمالاً يرتبط الشركة مع مجموعة شركاتها وزيارتها، وهي نفس الوثيرة التي تعدها عدد التحميلات للتطبيق.

عاش الرغم من أنه أوضح أن الهدف أكبر لياق مستويات أعلى في الفترة المقبلة، مشيراً إلى التفكير في حملة دعائية للترويج لاستعمال هذا النوع من التقنيات الحديثة.

كما أشار المتحدث إلى عمل الفرق التقنية للبناس للتأمينات على مجموعة من النشاطات

خبراء يقررون فتح تخصصات جامعية للمعاملات الإلكترونية

المطالبة بالمواكبة القانونية لمختلف تطورات التجارة الإلكترونية



أوصى المشاركون في المنتدى الوطني للتجارة الإلكترونية بين موقف الفقه الإسلامي والتنظيم القانوني المتعدد، نهاية الأسبوع المنظم بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، بضرورة وضع منسقة رقمية فاعلة لتسهيل متابعة ومراقبة مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، وكذا المواكبة القانونية لمختلف تطورات التجارة الإلكترونية بمزيد من التشريعات المصممة تجارياً، حيادية، جنائية.

أكد الأستاذ الدكتور كمال امراج، عميد كلية الشريعة والاقتصاد، خلال إشرافه على افتتاح المنتدى، أن التجارة الإلكترونية لم تعد خياراً بل واقعاً مفروضاً على جميع الدول أياً كانت توجهاتها السياسية أو خلفياتها الدينية، انطلاقاً من الإيجابيات التي تقدمها للمعاملين بها.

وذكر ذات المتحدث، أنه يستوجب على فقهاء الشريعة الإسلامية بيان الحكم الشرعي لهذه التجارة وبيان مدى مطابقتها للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

وقد أوضح لدرج في هذا السياق أن إصدار قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية يعد خطوة إيجابية في مجال تعزيز الثقة في البيئة الرقمية عموماً والإفادة من إيجابيات ومزايا التجارة الإلكترونية ولكن من الضروري، حسب، الوقوف بدقة تقييمية لمضمونه ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، بعد ما يقارب الخمس سنوات من إصداره.

وتحدث الدكتور لهلي بعناش إلى التنظيم القانوني للتسويق عبر الموترين، وأوضحت أن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في الانتشار الواسع لهذا النوع من التسويق فقد لجأت الشركات التجارية لإبرام عقود تسمى التسويق عبر المشاهير وظهرت لحد الآن هذه النوع من المقود وشباب النصوص القانونية المنظمة له فقد وجهت بعض الشركات والمؤسسات التجارية وحتى الموترين ذاتهم مشاكل وعقبات تستدعي التفتيش فيها ومحاولة إيجاد الحلول القانونية المناسبة لها.

وقالت المتحدث أن انسياق المستهلك للمعايير متأثراً بهذا النوع من الإشهار قد يسببه له أضراراً نتيجة المعلومات الكاذبة

حول المنتج أو الخدمة المروج لها، وهذا ما أثار حسبها - جملة من الأسئلة والإشكالات القانونية حول النظام القانوني الذي يواظم عمل الموتر.

ومثلت المتخلة بضرورة إصدار تشريعات تنظيمية جديدة، تتفق وتنظم قواعد السلوك في ميدان التسويق عبر الأنترنت، التدخل لتنظيم مهنة الموتر الإلكتروني وتحديد واجباته والتزاماته، وتعديل القانون المدني لجعله يتماشى مع واقع الحياة.

وقد تحسرق الأستاذ الدكتور نور الدين بوكريدي في مداخلة حول التجارة الإلكترونية ومطالباتها بين الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية واستحضار الأبعاد المقاسدية، من خلال وجهة نظر فقهية إلى الحكم الشرعي والفقه لجميع التفاصيل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بدأ من الفصل في حكم جواز هذه التجارة، وأكد المتحدث على جوازها مع توفر الضوابط الفقهية والشرعية اللازمة لذلك، كسلامة التطبيق من الناحية الفقهية، توفر شرط التزام التجار بأخلاقيات التجارة والأبعاد من الفشل، التنليس، التزوير، وأن تكون السلعة مطهرة غير مخالفة للشريعة الإسلامية.

دعا المشاركون في هذا المنتدى الذي نظمه

فرقة بحث الحماية الجزائرية للتجارة الإلكترونية لدراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الجزائرية، ووضع منسقة رقمية فاعلة لتسهيل متابعة ومراقبة مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، وتعزيز العمل بمبدأ الإصحاح على المستوى الرسمي والجمهوري لنشر الثقافة الإلكترونية، وتحقيق الأمن الإلكتروني للمعاملين.

ونادى الخبراء من جامعات تيزي وزو، حاج لخضر باتنة وجامعة سيدي بلعاس، بضرورة برمجة دورات للتكوين الشرعي للتجار والمعاملين الاقتصاديين والتنسيق والتعاون مع الجامعة الإسلامية، وكذلك الدعوة إلى فتح تخصصات دقيقة في مجال التعاملات الإلكترونية فقهياً وقانونياً واقتصادياً، مع اقتراح تنظيم ملتقى حول الدكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال المعاملات المالية المعاصرة، كما أوصى المشاركون بضرورة نشر أعمال المنتدى وإنتاجها إلكترونياً.

كما حث الخبراء على إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعة ومديريات التجارة، ومفتشيات الضرائب الولائية من أجل التكوين التثري، وتبادل الخبرات.

م. سويها

م. سويها